قطعا وعند رابس الرمل على الصحيح الذي قطع به الجمهور والثاني عند صدق ولو
تقدم على الجنازة الحاضرة او الغير ايضا على المذهب. فرع
اذا حضرت جنائز جاز ان يصلي على كل واحدة صلاة وهو الاولى وجاز ايضا
على الجميع صلاة واحدة سواء كانوا ذكورا او اناثا او كانوا نوعا واحدا في
تبعيته وصفتهم وجهان وقيل قولان ايهما توضع بين يدي الامام اجعله القبلة
بعضها خلف بعض بحذاء الامام الجميع والثاني يوضع الجميع صفا واحدا ويكون
الباقي عند رجل الاخر ويحاذي الامام جميعهم عرضا ويقف بحذاء الاخر
فان اختلف النوع فيقرب الاولى وصي وضعوا ذلك فمن يقدم الى الامام
ينظر ان جاؤا دفعة واحدة نظر ان اختلف النوع قدم اليه الرجل ثم الصبي
ثم الخنثى ثم المرأة ولو حضر جماعة من اخناثى وصفت صفا واحدا ليلا يتقدم
امرأة رجلا وان اتحد النوع قدم اليه افضلهم والمعتبر فيه الورع والخصال
التي تقرب الى الصلاة عليه ويقال عليك الطريق اقرب من روحة الله
تعالى ولا تقدم باكرية وان استووا في جميع الخصال وتنازع الاولياء
في التقديم اقرع بينهم وان رضوا بتقديم واحد فذاك وانما اذا جاءت
الجنائز متتابعة فيقدم الى الامام اسبقها وان كان المتأخر افضل هذا اذا
اتحد النوع فلو وضعت امرأة ثم حضر رجل او صبي بحيث وضع الرجل والصبي
بين يدي الامام ولو وضع صبي ثم حضر رجل فان صح انه لا يحيى الصبي بقاء
لولي الرجل انا ان يحمل جنازتك وانا الصبي وانما ان تقدمه الى موضع اخر
وعلى الشاذ الصبي كالمرأة فان قيل ولي كل ميت اولى بالصلاة عليه فهلا صلى
على الجنائز صلاة واحدة فالجواب انه لم يرض صلاة غيره صلى على ميته وان
رضوا جميعا صلوا صلاة واحدة ولي السابق رجلا كان ميته او امرأة فان
حضروا اقرع. فصل في تعيين الصلاة انما اقلها فاركانها اربعة
احدها النية ووقتها ما سبق في سائر الصلوات وفي اشتراط الفرضية الحلاف
المتقدم وذكر شرط التعرض لكونها فرض كفاية ثم كفي مطلق الفرض وجهان
اصحهما الثاني ثم ان كان الميت انثى جاء الى الصلاة عليه وان حضر سوى

الصلاة عليهم ولا حاجة الى تعيين الميت ومعرفته بل لو نوى الصلاة على من يصلي
عليه الامام جاز ولو عين الميت واخطأ لم يضر. قلت هذا اذا لم يشر
الى المعين فان اشار صح على الاصح والله اعلم ويجب على المقتدي نية الاقتداء
الركن الثاني القيام ولا يجزئ عنه القعود مع القدرة على المذهب كما سبق
التتمم الثالث التكبيرات الاربع فلو كبر خمسا سهوا لم تبطل صلاته وعمدا
لجود السهو هذه الصلاة وان كان عامدا لم تبطل ايضا على الاصح الذي قاله
الاكثرون وقال ابن سريج الاحاديث الواردة في الكبر اربعا وخمسا
وسبعا للاختلاف المباح والجميع سابغ ولو كبر امامه خمسا فان فاته الزيادة
مسبوقة فارقه والا فلا لكن لا يتابعه فيها على الاظهر ومثل هذا يسلم في الكتاب
ام له انتظاره ليسلم معه وجهان اصحهما الثاني الرابع التسليم وفي وجوب
نية الخروج منه تاسوع سائر الصلوات ولا يكفي السلام عليكم على الاظهر
وفيه تردد جواب عن الشيخ ابي علي الخامس قراءة الفاتحة بعد التكبيرة
الاولى وظاهر كلام الغزالي انه يتعين ان تكون الفاتحة عقب الاولى متقدمة على
الثانية لكن حكى الروياني وغيره عن نصه انه لو اخر قراءتها الى التكبيرة الثانية
جاز السادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وفي وجوب
الصلاة على الآل قولان او وجهان كسائر الصلوات وهذه اولى بالمنع
السابع الدعاء للميت بعد الثالثة وفيه وجهة انه لا يجب تخصيص الميت
بالدعاء بل يكفي ارسال الله للمؤمنين والمؤمنات وقدر الواجب من الدعاء ما
يطلق عليه الاسم وادنى الافضل وسيأتي ان شاء الله تعالى. واما اكمل هذه
الخلاة فلها ستة منها رفع اليدين في تكبيراتها الاربع ووضع يديه عقب
كل تكبيرة ويضعهما تحت صدره كما في الصلوات ويؤمن عقب الفاتحة ويجهر
الثوري في الليل على الصحيح ويستعوذ على الاصح ويسر
بالقراءة في النهار قطعا وكذا في الليل على الصحيح وقيل المرئي في المختصرة عقب
التكبيرة الثانية كما الله تعالى وصلى الله على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
للمؤمنين والمؤمنات فهذه ثلاثة اشياء اوسطها الصلاة على النبي صلى الله عليه

Copyright © King Saud University